

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

القيادة المتقدمة في الكويت
واختبار تحويل الدفاع الخليجي إلى قدرة عملياتية

عميد ركن (م) تركي بن زيد الزير

مستشار في برنامج الدراسات الدفاعية والأمنية

مركز الخليج للأبحاث

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 Gulf Research Center Knowledge for All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



١. القرار وأبعاده من الإطار السياسي إلى الآلية العملياتية

٢. المحددات الجغرافية واللوجستية لاختيار الكويت مقرًا متقدمًا

٣. هجمات ٢٠٢٦ وإعادة تقييم منظومة الدفاع الجماعي

٤. قوة السيادة وإدارة التفويض في تشغيل القوات المتقدمة

٥. التوازن في معادلة الأمن والتحالف

في العاشر من نوفمبر ٢٠٢٦، أقرَّ وزراءُ دفاع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الدفاع المشترك في البحرين، فتحَ قيادة متقدمة للقيادة العسكرية الموحَّدة في دولة الكويت وتخصيص قوات مناسبة لها، وفق إعلان الأمين العام للمجلس جاسم محمد البديوي. قد يبدو القرار في ظاهره إجراءً تنظيميًا داخل مسار طويل من التعاون العسكري الخليجي، لكنه في جوهره يعالج الفجوة بين وجود إطار سياسي للدفاع المشترك، والقدرة الفعلية على إدارة استجابة ميدانية سريعة ومنسقة عند وقوع تهديد مشترك. ولهذا فإن قراءة القرار قراءة إستراتيجية وأمنية شاملة تتطلب النظر إلى ما يعنيه من تحول في الأمن الجماعي الخليجي، ومن اختبار حقيقي لقدرة دول المجلس على تحويل التوافق السياسي إلى جاهزية عملياتية.

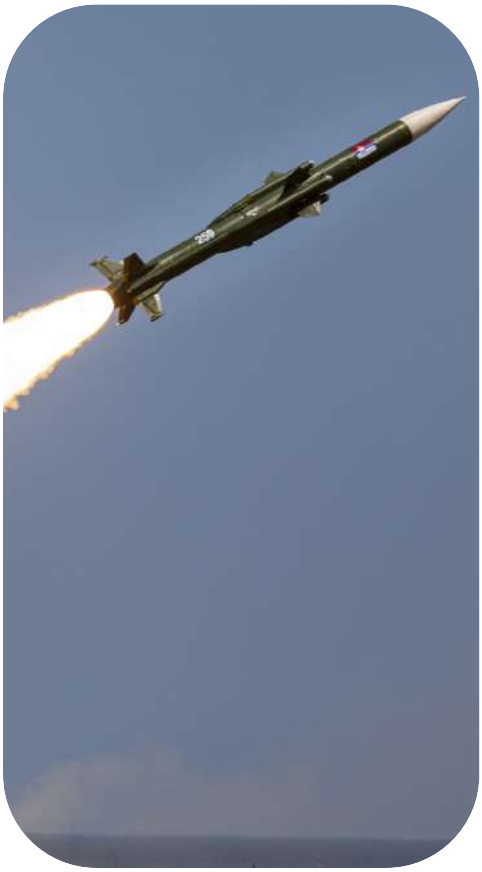
من درع الجزيرة إلى القيادة الأمامية: مسار تكامل متعثر

يعود التعاون العسكري الخليجي المؤسسي إلى عام ١٩٨٢ مع إنشاء قوات درع الجزيرة، التي وُلدت بوصفها قوة مشتركة محدودة المهام، ثم تطورت آليات التعاون عبر العقود لتشمل تدريبات مشتركة وربطًا جزئيًا لأنظمة العمليات. وفي ديسمبر ٢٠١٣، قرَّر المجلسُ الأعلى إنشاءَ القيادة العسكرية الموحدة، التي اتخذت من الرياض مقرًا لها، بهدف تطوير إدارة العمليات المشتركة. غير أنَّ هذه القيادة ظلّت، كما يصفها بعضُ الخبراء، موجودة اسميًا أكثر مما هي قادرة على إدارة عمليات أمامية دائمة، مما أدى إلى بطء في الاستجابة. بعبارة أخرى، امتلكت دولُ الخليج الإطارَ السياسي والقانوني للدفاع المشترك عبر اتفاقية الدفاع المشترك لعام ٢٠٠٠ التي تعتبر أي اعتداء على دولة عضو اعتداءً على الجميع، لكنها لم تمتلك الآلية العملياتية التي تُحوّل هذا الالتزام إلى فعل عسكري منسق في الساعات الأولى للأزمة.

القرار يأتي لسد هذه الفجوة تحديدًا، فالمقر المتقدم ليس بديلًا عن القيادة الموحدة في الرياض، ولا نقلًا لها، بل هو مركز متقدم تابع للمنظومة القائمة، يُوسِّع حضورَها الجغرافي ويُقرِّب مركز إدارة العمليات من مناطق التهديد. والأهم من ذلك أنه يقترن بتخصيص قوات مناسبة، وهو ما يمنحه بعدًا تنفيذيًا يتجاوز التخطيط والتنسيق إلى احتمالية إدارة مهام ميدانية فعلية. وبهذا المعنى، فإن القرار لا يضيف مقرًا جديدًا فحسب، بل يضيف طبقة عملياتية إلى منظومة كانت تعوزها القدرة على تحويل القرار السياسي إلى استجابة سريعة.

القرار لا يضيف مقرًا جديدًا فحسب بل يضيف طبقة عملياتية إلى منظومة كانت تعوزها القدرة على تحويل القرار السياسي إلى استجابة سريعة

لماذا الكويت؟ الجغرافيا بوصفها ضرورة عملياتية



اختيار الكويت ليس اعتبارًا رمزيًا، وإنما هو ضرورة جغرافية بالنظر إلى موقع الكويت عند الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، على مقربة مباشرة من العراق وإيران، وهما مصدران رئيسان للتهديدات الصاروخية والطائرات المسيرة التي استهدفت دول الخليج خلال عام ٢٠٢٦. وهذا الموقع يمنح الكويت أهمية في تحقيق سرعة الاستجابة، ولا سيما في ظل التصعيد بين إيران والولايات المتحدة ونشاط الجماعات المسلحة. فالقيادة الأمامية في الكويت تختصر زمن نقل المعلومات واتخاذ القرار، وتُعزِّز التنسيق بين القوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البحرية، خصوصًا في مواجهة الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي أثبتت خلال حرب ٢٠٢٦ أنها التهديد الأكثر شيوعًا.

العمق الإستراتيجي للكويت لا يتوقف عند الجغرافيا. فالبلد يمتلك بنية تحتية لوجستية مناسبة، وتاريخًا طويلًا من التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، فضلًا عن أنه اضطلع تاريخيًا بدور الطرف المحايد داخل مجلس التعاون، وهو ما قد يجعله موقعًا مقبولًا سياسيًا لقيادة عملياتية لا تُثير حساسيات بعض العواصم الخليجية من هيمنة طرف على آخر. لكن الأهم من ذلك هو الوظيفة العملياتية، ذلك أنَّ قيادة أمامية في الكويت تختصر زمن نقل المعلومات واتخاذ القرار، وتُعزِّز التنسيق بين القوات الجوية والدفاع الجوي والبحرية، وتُوفِّر قاعدة قريبة لمراقبة التهديدات القادمة من الشمال.

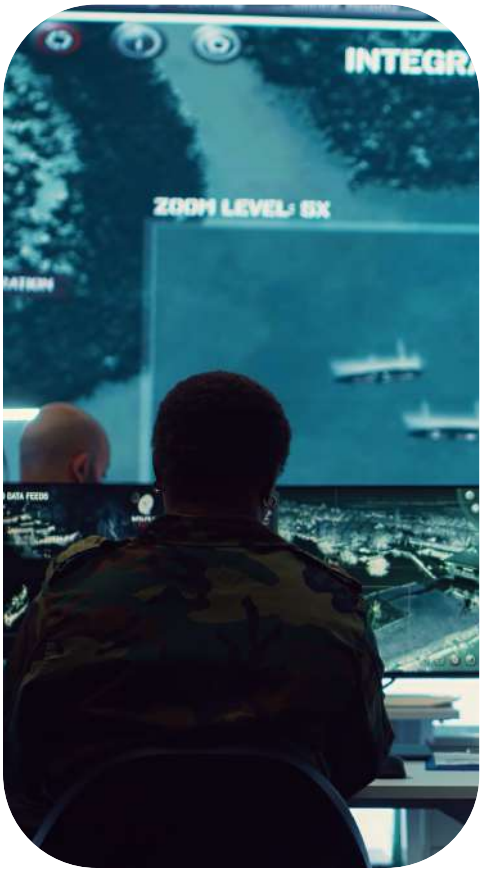
التهديدات التي فرضت القرار: صواريخ ومسيرات وثغرات دفاعية

لا يمكن قراءة قرار نوفمبر ٢٠٢٦ بمعزل عن الصدمة التي تعرضت لها دول الخليج في فبراير من العام نفسه. ففي ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، شنَّت إيران أو فصائل موالية لها هجمات واسعةً بالصواريخ والطائرات المسيرة استهدفت الإمارات والبحرين والسعوديةَ وعُمان وقطر والكويت، وأسفرت عن أضرار في منشآت مدنية ومواقع خدمية ومناطق سكنية. وقد رُصِدَ نحو ٧٣٥٣ هجمة، منها ١٦٠٤ صواريخ باليستية و٥٣٥٧ طائرة مسيرة، نجحت أنظمة الدفاع الجوي في تدمير معظمها لكن بعضها أحدث خسائرَ وأضرارًا في البنية التحتية.

هذه الهجمات كشفت حقيقة قاسية، وهي أنَّ المنظومة الدفاعية الخليجية، على الرغم من امتلاكها أنظمة متطورة، إلا أنها كانت تعمل كجزر منفصلة، فاعتماد كل دولة على إستراتيجية دفاع منفردة أتاح اختراقات متفاوتة، ممَّا يعني أنَّ أي استجابة منفردة تبقى محدودة مهما بلغ تطورها. والقيادة المتقدمة في الكويت، ليست مجرد ردّ على التهديد، بل محاولة لبناء مظلة دفاع جوي وصاروخي موحدة تعتمد على الربط بين أنظمة الرصد والاعتراض ومراكز العمليات الوطنية. وكانت دول المجلس قد بدأت فعليًا، منذ اجتماعات ٢٠٢٥، في تسريع العمل على منظومة إنذار مبكر مشتركة ضد الصواريخ الباليستية وتبادل المعلومات الاستخباراتية عبر القيادة الموحدة، لكن القرار الجديد يمنح هذه الجهود قاعدة أمامية قادرة على ترجمة البيانات إلى قرارات عملياتية أسرع.

> **وعلى الرغم من امتلاك المنظومة الدفاعية الخليجية أنظمة متطورة إلا أنها كانت تعمل كجزر منفصلة فاعتماد كل دولة على إستراتيجية دفاع منفردة أتاح اختراقات متفاوتة**

الاختبار الحقيقي: من التوافق السياسي إلى الجاهزية العملياتية



التحدي الأكبر الذي يواجه القيادة المتقدمة ليس بناء المقر أو تخصيص القوات، بل تجاوز البنية السياسية لمجلس التعاون التي ظلت مقاومة لدمج الأنظمة العسكرية الرئيسة أو التنازل عن عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالشؤون الخارجية لهيئة شاملة. فالقوات المسلحة الخليجية تظل مؤسسات وطنية تخضع لقرارات دولها، وتوظيف القدرات المشتركة يتطلب تفاهمات مسبقة بشأن طبيعة المهام وآليات القيادة والسيطرة وقواعد استخدام القوة. وتخصيص قوات للقيادة يطرح أسئلة عملية حادة: من يصدر الأوامر؟ وما مدى تفويض القيادة الموحدة في إدارة العمليات عند وقوع تهديد مشترك؟ وهل تُستخدم القوات المخصصة تلقائيًا، أم بعد قرار سياسي من كل دولة على حدة؟ هذه الأسئلة ليست هامشية، لأنها تُحدِّد ما إذا كان المقر المتقدم سيتحول إلى مركز تنسيق فعّال أم سينضاف إلى الهياكل الرمزية الأخرى.

كما أنَّ تفاوت الإمكانات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية بين الدول الأعضاء، وتعدُّد مصادر التسليح واختلاف التجهيزات والبرمجيات، يضيف عقبات تقنية أمام التكامل العملياتي الكامل. والكويت نفسها تُعدُّ من الدول ذات القدرات العسكرية المحدودة نسبيًا، وهو ما قد يفسر جزئيًا اختيارها، فاستضافة القيادة قد تكون وسيلة لتعويض ضعفها الذاتي عبر مظلة جماعية، بدلًا من أن تكون تعبيرًا عن قوة عسكرية كويتية مستقلة. وهذا يعني أنَّ نجاح القيادة المتقدمة مرهون بتوازن دقيق بين الاستفادة من الموقع الجغرافي الكويتي من جانب، وعدم تحميل الكويت أعباء أمنية تتجاوز قدراتها من جانب آخر.

أبعاد إستراتيجية أوسع

يتجاوز قرار الكويت الحسابات العملياتية الضيقة إلى سؤال إستراتيجي أكبر عن طبيعة الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد حرب ٢٠٢٦. فقد وجدت دول المجلس نفسها أمام معضلة مزدوجة: من ناحية، أثبتت الحربُ أنَّ الاعتماد الكامل على الردع الأمريكي لم يمنع استهداف أراضيها؛ ومن ناحية أخرى، لا يزال الاستغناء عن الشراكة الدفاعية مع واشنطن خيارًا غير واقعي في الأمد المنظور. والقيادة المتقدمة في الكويت تحاول أن تكون طبقة إضافية في هذه المعادلة وذلك بإرساء قدرة خليجية ذاتية على إدارة الساعات الأولى من الأزمة، دون تدخلات خارجية تتجاوز مجرد الاستعانة.

هذا التوجه يعكس إدراكًا متزايدًا بأنَّ الأمن الخليجي يُدار بمنطق التشارك في تحمّل الأعباء، لكن النجاح في ذلك مرهون بتجاوز الانقسامات السياسية داخل المجلس، التي تفاقمت خلال الحرب. فبعض التحليلات تشير إلى أنَّ الحرب، بدلًا من أن تدفع نحو مزيد من التنسيق، عمَّقت الانقسام الخليجي وإخفاق التنسيق العسكري المشترك في تشكيل رد موحّد. وإذا كانت القيادة المتقدمة تهدف إلى تجاوز هذا الإخفاق، فإنها تحتاج إلى إرادة سياسية لا تقلُّ عن الإرادة العملياتية.

> **الأمن الخليجي يُدار بمنطق التشارك في تحمّل الأعباء ... لكن النجاح في ذلك مرهون بتجاوز الانقسامات السياسية داخل المجلس**

سيناريوهات الخليج ٢٠٢٧–٢٠٣٠

السيناريو الأول المرجح هو التكامل العملياتي الفعّال، بحيث تنجح القيادة المتقدمة في ربط أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي والصاروخي بين الدول الأعضاء، وتُفعّل آليات تفويض مسبقة واضحة، وتُجري تمرينات دورية بمشاركة القوات المخصصة.

السيناريو الثاني: التنسيق المحدود، بحيث يبقى المقر المتقدم إطارًا تنسيقيًا لجمع المعلومات وتبادل التقييمات، دون تفويض عملياتي كامل، ومن ثَـمَّ تتفاوت الاستجابة بحسب طبيعة التهديد ومصالح الدول.

السيناريو الثالث: الجمود الرمزي، أي أنْ تتحول القيادة المتقدمة إلى هيكل إداري دون قوات جاهزة أو سلاسل قيادة واضحة، بسبب الحساسيات السيادية، وتفاوت القدرات، والانقسامات السياسية.

مؤشرات قياس النجاح والتوصيات

بالنسبة لمؤشرات قياس النجاح، فهي: زمن الاستجابة بين رصد التهديد واتخاذ قرار العمليات، ودرجة الربط التقني بين أنظمة الإنذار والاعتراض، وجاهزية القوات المخصصة ودورية تدريبها، ووضوح سلاسل القيادة والتفويض، وقدرة القيادة على العمل خلال الأزمات السياسية لا فقط في وقت الوفاق.

التوصيات

أمَّا التوصيات، فيمكن إجمالها في الآتي:

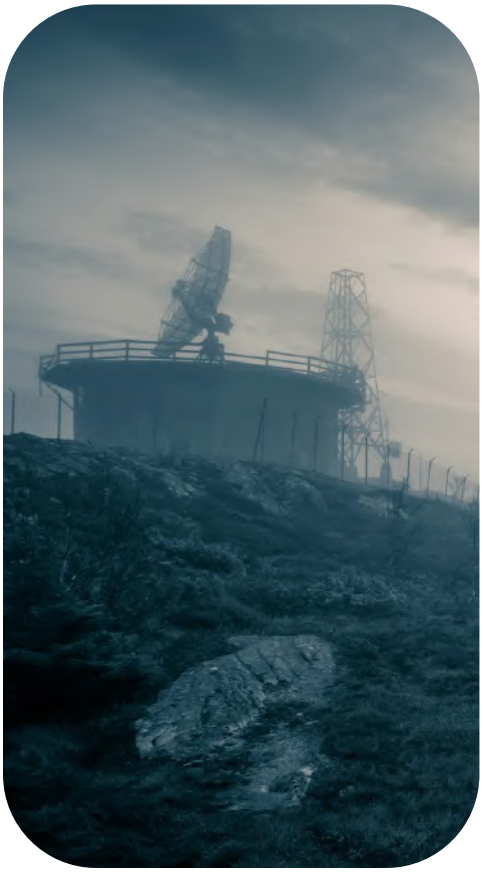
١. توحيد بروتوكولات الدفاع الجوي والصاروخي لضمان قابلية التشغيل المشترك بين أنظمة مختلفة المصادر.

٢. إجراء تمرينات دورية بمشاركة القوات المخصصة تحاكي هجمات الصواريخ والمسيرات.

٣. اعتماد آلية تنسيق واضحة مع الحلفاء لتفادي الازدواجية بين القيادة الخليجية والأميركية.

٤. تعزيز القدرات الكويتية لوجستيًا واستخباراتيًا.

٥. شفافية سياسية داخلية تشرح طبيعة القيادة المتقدمة لتجنب حساسيات السيادة الإستراتيجية.



> **إذا كانت القيادة المتقدمة تهدف إلى تجاوز هذا الإخفاق فإنها تحتاج إلى إرادة سياسية لا تقلُّ عن الإرادة العملياتية**

وختامًا، فإنَّ قرار إنشاء قيادة متقدمة للقيادة العسكرية الموحدة في الكويت يمثل خطوة نوعية في مسار الدفاع الخليجي المشترك، لكنه يبقى خطوة على طريق التنفيذ الفعال. فهو يعالج نقصًا عملياتيًا حقيقيًا كشفته الحرب، ويستثمر موقعًا جغرافيًا حساسًا، ويقرن الإطار القيادي بتخصيص قوات تمنحه بعدًا تنفيذيًا. غير أنَّ نجاحه لن يُقاس بافتتاح المقر أو بالإعلان عن حجم القوات المخصصة، بل بمدى قدرته على تحسين سرعة الاستجابة وتنسيق عمل القوات الجوية والدفاع الجوي والبحرية في مواجهة تهديدات أصبحت أكثر تعقيدًا وعبورًا للحدود الوطنية. وفي نهاية المطاف، فإنَّ الاختبار الحقيقي هو ما إذا كانت دول الخليج قادرة على تحويل التوافق السياسي إلى جاهزية عملياتية، أم أنَّ القيادة المتقدمة ستبقى أسيرة المعادلة التي حكمت التعاون العسكري الخليجي لعقود، أي إرادة جماعية قوية على الورق، وقيود سيادية تمنعها من التحول إلى فعل موحّد على الأرض.



> **يعالج قرار إنشاء قيادة متقدمة للقيادة العسكرية الموحدة في الكويت نقصًا عملياتيًا حقيقيًا كشفته الحرب**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Jeddah

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64